



المراكز التجارية في جدة تتوسع في توظيف الكاشيرات

مساعدة الوزارة بتقليص البطالة وقال إننا نطمح أن تتطور هذه الأعمال مستقبلاً وتفتح فرص عمل مناسبة للمرأة وفق الضوابط الشرعية. وأوضح أن القرار 120 يعطي وزارة العمل صلاحية البحث والتوسع في خلق فرص عمل للمرأة ولرغبة الشركات التي تمتلك مراكز تسوق بتوظيف «كاشيرات» تم منحها التصاريح من الوزارة؛ نظراً لأن نسبة المتسوقين من السيدات والعائلات كبيرة لديهم فتم تصميم غرف زجاجية معزولة لعمل «الكاشيرات».

جدة / متابعة :
أكد نائب وزير العمل الدكتور عبدالواحد الحميد (الرياض) أن الوزارة مستمرة في إصدار التصاريح لكل من يرغب في توظيف «كاشيرات» وأن التجربة مطبقة في جدة والمنطقة الشرقية عبر مراكز تسوق مشهورة، وناشد الدكتور الحميد المجتمع استيعاب هذه التجربة وقال إن الوقت كفيل بإثبات نجاحها بعدد بعيد عن الجدال والإثارة لأن في ذلك تأثيراً بشكل سلبي على كل الفرص المحدودة للمرأة. وبين د. الحميد أن مثل هذه الفرص يمكن أن تسهم في

مجلس التعاون

(6) آلاف امرأة ورجل لحراسة الحرمين ليلتي (27) وختم القرآن



جنود حراسة الحرم المكي

مربع، تحتها 4500 موقف للسيارات، وثلاثة آلاف دورة مياه، وثمانية آلاف حنفية وضوء. ويؤكد قائد أمن الحرم النبوي العميد حامد أحمد الرحيلي أن توجيهات القيادة في مثل هذه الأيام تنطلق من حرصها على راحة ضيوف الرحمن، فكان الأمن مطلباً أساسياً في تنقلاتهم من وإلى الحرم؛ ليؤدوا صلاتهم في راحة وأطمئنان.

وأوضح الرحيلي أن قوة أمن الحرم تسخر إمكانياتها البشرية لتوفير أقصى درجات الأمن لقاصدي الحرم النبوي بتوجيهات من صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة، وبإشراف مباشر من مدير شرطة المنطقة اللواء عوض السرحاني، لاسيما في ليلتي 27 رمضان وختم القرآن، حيث يصل عدد المصلين إلى مليون مصل ومصلي. وقال الرحيلي: «نستفيد من خبرات الأعمام السابقة، فننقل على الإيجابيات ونطورها، وعلى السلبيات فننتفاهها، إضافة للتنسيق مع إدارات وكالة الرئاسة العامة لشؤون المسجد النبوي، ومشاركة قوات الطوارئ الخاصة ومدينة تدريب الأمن العام في المدينة، وتعمل على دخول المصلين إلى الحرم بتسليمية، وأن تكون ممرات الدخول والخروج خالية، وينتشر 3250 من الضباط والأفراد عبر الممرات الخارجية والسلام وأبواب الحرم والسطح، بحيث تكون الممرات خالية من المصلين لتسهيل الحركة».

وأشار الرحيلي إلى وجود 548 كاميرا متحركة وثابتة، وكاميرات طوارئ لرصد حركة المصلين ودخولهم ومتابعتهم من طريق غرفة العمليات في قوة أمن الحرم، ونقل الملاحظات مباشرة للعاملين في الميدان لمعالجتها في وقتها.

مثل «الإرارة، التكيف، التهوية، أنظمة الصوت والاتصال، والسلام الكهربائية، مشيراً إلى استكمال الأعمال والتشطيبات النهائية لمشروع خادم الحرمين الشريفين لتوسعة المسعى والعمل على تهئية جميع أدواره، كما تم تركيب أسوار زجاجية حول جبل الصفا في الدور الأرضي والقوى وحول جبل المروة، وتوسعة الممر الواقع بين المسعى ومنطقة السلم المثلث المجاور للمسعى، وتنفيذ 110 نافورات زخامية لشرب ماء زمزم في القوى والدور الأرضي، و50 صنوبراً على الصحن الرخامي المطل على الطواف، وتجديد مشربيات ماء زمزم، وإعادة تخطيط خطوط الصلاة في الدور الأرضي، مع تنفيذ 62 دورة مياه مؤقتة مع المواضي.

ويوضح مدير العلاقات العامة في الحرم النبوي عبدالواحد بن علي الحطاب، أن الحرم النبوي يستقبل المصلين هذه الليالي بعد توسعة خادم الحرمين الشريفين الجديدة في الجهة الشرقية من ساحات الحرم، بمساحة 30 ألفاً و500 متر مربع، حيث تستوعب 43 ألف مصل، وبها 75 مظلة، ووضع أسفله دوران، الأول: مواقف تستوعب 18 حافلة و71 سيارة، والثاني: مواقف للسيارات الخاصة تستوعب 286 سيارة، وفي المشروع 250 مظلة تحمي المصلين من الشمس والأمطار. وأشار الحطاب إلى المشروع الجديد تضمن إقامة أربعة مرافق للخدمات تحت الساحة، كل منها يتكون من أربعة أدوار، تحتوي على 912 دورة مياه، و1823 حنفية لخدمة النساء، للرجال، ويحتوي المشروع على 44 سلماً كهربائياً و12 مصعداً، ودورات مياه خاصة لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة. وبين الحطاب أن مجموع مساحة الساحات المحيطة بالحرم النبوي 270 ألفاً و500 متر

جدة / متابعة :
كشفت الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي أعمالها مع دخول ليلة 27 رمضان في الحرمين الشريفين، وليلة ختم القرآن ليلة غد، حيث يجند ما يقرب من ستة آلاف رجل وامرأة في خدمة زوار المسجد الحرام، مع زيادة في أعداد المفتين داخل الحرم وخارجه تناسباً مع زيادة أعداد المستفتين حول القضايا الشرعية.

وتوقع مدير العلاقات العامة في الحرم المكي أحمد المنصوري زيادة أعداد شهود ختم القرآن عن العام الماضي، الذي كان فيه الكثيرون لديهم مخاوف بسبب انتشار شائعة مرض «انفلونزا الخنازير». وحول الاستعدادات التي قدمتها الرئاسة لاستقبال زوار المسجد الحرام، يوضح نائب الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام الدكتور محمد بن ناصر الخزييم، أن الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي حرصت على توفير مناخ تعبد للمصلين داخل المسجد الحرام والساحات المحيطة به. وأكد الخزييم أن توجيهات قيادة البلاد شددت على توفير الخدمات اللازمة، مثل: ماء زمزم (مبرد وغير مبرد) في مواقع عدة داخل الحرم وخارجه، العربات المدفوعة ولهدا حنت عليه المقدمة الفرش اللازمة في جميع الأدوار والساحات المحيطة بالحرم، وأعمال النظافة المستمرة دون توقف، إضافة إلى تهئية المرافق، والتأكد من جاهزيتها، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لزوار بيت الله الحرام، والإسهام في تثقيفهم وتوعيتهم بأمر دينهم وإرشادهم وتوجيههم، وتنظيم حلقات الدروس والإفتاء، وتوزيع المصحف والمطويات. وبين الخزييم أن الرئاسة تقدم خدمات فنية متمثلة في تشغيل وصيانة الأجهزة والأنظمة،

أضواء

((فيه خيارات))



ماضي الماضي

الملاحظ في رمضان هذا العام كثرة برامج المسابقات مقارنة بالأعوام السابقة وهي من الأشياء الجميلة في هذا الشهر الكريم إن كانت تصب في اختبار معلوماتنا أو إثرائها، ولكن معظم ما نشاهده من برامج تفتقر إلى هذه الميزة، فالبعض منها بني على مبدأ أخذ فلوسهم وأعد جزءاً بسيطاً منها لكم واحد منهم والبعض الآخر منها مزج بين اللقائات وبين مفهوم المسابقات وقليل جدا منها اعتمد مبدأ المنافسة المبنية على الحماس بين المتسابقين عبر أسئلة مدروسة بعناية يجد فيها المتابع مادة جيدة.

المشاهد العادي الذي لم يتصل ويزيد من اتصالاته ويجلس جوار هاتفه في انتظار أن يتم اختياره لكي يكون احد المتسابقين لا يعنيه من فاز ومن خسر فهو يتابع بهدف أن يزيد من رصيده المعرفي وينشط ذاكرته خاصة عندما يجب على السؤال قبل المتسابق فإن كانت إجابته صحيحة شعر بالزهو أمام أبنائه أو جلسائه.

في ابوظبي وهذه من البرامج الجميلة التي تنمناها على شاشة التلفزيون السعودي الذي قدم في هذا العام برنامج المنافسات (عيش صحاري) الذي ينطبق عليه في توقيت العرض ما ينطبق على (دقت ساعتك) فإعادته بعد رمضان ستكون أفضل له ولاشك. ولأن برامج المسابقات تخاطب كافة شرائح المشاهدين لهذا فإن فئة كبيرة منهم تمنى ان يكون هنالك ارتقاء بمستوى البرامج التي تزيد من حجم المعلومة بأسئلة أكثر عمقاً فلقد ملنا من المشاركين عديمي الثقافة والذين لا يعرفون سوى ((فيه خيارات)) حتى على أبسط الأسئلة وبعدها تبدأ عبارات الاستجداء (تكفون ساعدونا) ومثل هؤلاء لا يلامون فلقد شاركوا للكسب المادي وبعضهم يود استعادة جزء من أمواله التي انفقها حتى تتاح له الفرصة للمشاركة. لقد قال أحد المشاهدين في العام الماضي عندما تم اختياره كمتسابق إنه أنفق خمسة آلاف ريال لكي تتاح له فرصة المشاركة ولهذا حنت عليه المقدمة ومكنته من الفوز بالفي ريال وهذا بالطبع بعد استفاد كامل عبارات الخيارات والاستجداء.

مشاهدة اتصلت بفضيلة الشيخ د. عبدالله المطلق تسأل عن جائزة حصلت عليها في مسابقة القرآن فقال لها الشيخ: إن كنت قد دفعت مبلغاً مالياً في الاتصال للفوز، فالجائزة غير حلال ولأن معظم البرامج لا تشارك فيها إلا بالاتصال المدفوع فإننا نتمنى أن نرى برامج مسابقات تعتمد على فكرة التنافس وأثراء معلومات المشاهدين والفوز بجوائز حلال.

عن / صحيفة (الرياض) السعودية

الكثير من البرامج التي تعتمد على الحصول على أكبر موارد من خلال اتصالات الراغبين في المشاركة تتساهل في ما طرحه من أسئلة زغبية في أن يستفيد المتصل لعدة أسباب أولها أنهم قد حققوا إيرادات ضخمة، فما الجامع من إعادة جزء منها وثانياً أن منع المشاركين فرصاً جيدة للفوز سيجذب العديد من الراغبين للمشاركة في البرنامج وهكذا فكل حلقة هي إعلان مدفوع عبر الجوائز للحلقة التالية ولإمناج في هذه المسابقات من توزيع السيارات والآلاف الريالات أما المشاهد العادي فإنه بالكاد يختطف معلومة من هنا أو هناك وبعض البرامج تعتمد على شخصية المقدم ولاتحمل للمشاهد أي معلومة حتى ان البعض قال انه يمكن مشاهدة مثل هذه البرامج بدون صوت.

أما البعض الآخر فمزج بين المعلومة وبين الجذب عبر استضافة عدد من نجوم الفن كما هو الحال في (سابق) بدون اتصالات وهو من البرامج التي يستغرق فيها السؤال والجواب أطول فترة ولهذا إن كان في الحلقة 20 متسابقاً فيعني 20 سؤالاً فقط.

برامج أخرى بها كم من المعلومات لانها تعتمد على ثقافة المتسابق الموجود في الاستوديو ومن أبرزها هذا العام (دقت ساعتك) والذي لو حظي بوقت عرض أفضل لكان له نصيب كبير من المتابعة ولهذا فإن إعادته بعد رمضان سيكون له جمهور أكبر مما حققه في رمضان ويأتي في نفس النوعية برنامج (احسبها صح) على تلفزيون البحرين وبمستوى أقل منها برنامج (الثلة) على دبي أما بعض المحطات فقدمت برامج تعتمد على موروثنا الشعبي ومنها الليوان في قطر وبرنامج الشارة

التربية السعودية: انخفاض عدد الدارسات وراء إلغاء عقود بعض معلمات محو الأمية

فقد تم إقفال بعض مراكزها قلقة عدد الدارسات وإجراء المفاضلة بين المعلمات وفقاً لتاريخ العقد والإستبقاء عن الأحدث فالأحدث بصرف بصرف إقفال المركز.

وأشارت الصقر إلى أن الإدارات التي يوجد لديها فائض كبير عن الاحتياج ولكن سنوات الخبرة لدى المعلمات متقاربة بحيث يصعب تطبيق معيار تاريخ التعاقد فقد تم تطبيق آلية المفاضلة وفق بنود محددة شملت المؤهل بالترتيب حسب الأولوية. وأكدت الصقر أن المعلمات الحاصلات على تقدير جيد فما دون في الأداء الوظيفي لم تجد عقودهن تلقائياً ولم يدخلن في المفاوضات تنفيذاً لما نصت عليه أنظمة ولوائح تعليم الكبار، وأنها تمت معالجة كل إدارة تعليمية على حدة حسب وضعها لصلصة المعلمات بالدرجة الأولى، فهناك إدارات لا يوجد لديها فائض بتاتا وأحياناً يوجد لديها عجز ولكن أغلقت المراكز لعدم مطابقتها للضوابط ففي هذه الحالة تم التجديد لجميع المعلمات بالمنطقة أو المحافظة.

وتوهت الصقر بأن هناك مراكز تم التجديد لمعاملتها بالكامل رغم كثرة عدد المعلمات في هذه المراكز، فوجود هذه الأعداد يعني أحقيتها بالتجديد، ولكن لا يعني بقاها في نفس المركز الذي كانت تعمل به. حيث ستطالب الإدارات بتوزيع المعلمات حسب الاحتياج وليس حسب مراكزهن السابقة، ومن لا تقبل بذلك يتم إلغاء عقدها والتعاقد مع إحدى المعلمات اللاتي لم تجد عقودهن، وفق قاعدة البيانات الموجودة لدى الإدارة العامة.

وحملت الصقر بعض المعلمات المسؤولية في وجود أخطاء في بياناتهن، مؤكدة أن هذا الخطأ ليس من قبل الوزارة ولكن من قبل مراكزهن وإدارتهن، مع العلم أن توقيع المعلمة على صحة البيانات الخاصة بها موجود، ووضع أساساً بهدف تلافى وقوع مثل تلك الحالات، ولكن يبدو أن بعض المعلمات لم يدققن في صحة البيانات، وبعضهن الآخر - لسبب غير مبرر - تم توقيعهن مع قيام المديرية بإخفاء البيانات بورقة حتى لا ترى المعلمة المصون عنها، وبذلك ضاعت تلك المديرية الهدف الذي وضع التوقيع من أجله. وأشارت الصقر إلى أن لدى الإدارة قاعدة بيانات متكاملة عن المعلمات اللاتي لم تجد عقودهن مرتبة حسب الأولوية وحسب المكاتب الفرعية في كل إدارة، وفي حالة وجود احتياج يتوفر أعداد ودارسات بالعدد الكافي، وعدم وجود وفر في المعلمات لدى الإدارة، فسيتم التعاقد مع المعلمات الموجودات ضمن قاعدة البيانات وفق برنامج المفاضلة داخل اليمن. أما في القرى النائية والهجر فستكون الأولوية لقائمتا القرية أو الهجرة الموجودات ضمن قاعدة البيانات.

الرياض / متابعة :

كشفت وزارة التربية والتعليم السعودية عن حقائق تتعلق بسير دراسة محو الأمية العام الماضي بعد الاعتراضات التي طالتها إثر إلغاء التعاقد مع عدد كبير من معلمات محو الأمية.

وقالت الوزارة إن مراكز عدة بها عدد من المعلمات بدون دراست، إضافة إلى وجود فصول كثيرة جدا مفتوحة بدارسات يتراوح عددهن بين 5-1 دارسات فقط داخل المدن، وهناك كثير من المراكز تضم ما بين 5 إلى 15 معلمة بينما عدد الدارسات لا يتجاوز 20 دارسة، مؤكدة أن هناك عدداً كبيراً جداً من المراكز مفتوحة في بيوت متبرع بها.

جاء ذلك في توضيح وجهته مديرية عام الإدارة العامة للتعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم فورية الصقر، رداً على تساؤلات الكثير من المعلمات عن أسباب عدم تجديد عقودهن للعام الدراسي القادم، واستغرب البعض من عدم التجديد رغم الحصول على تقدير مرتفع في الأداء الوظيفي، ومقارنة بعض المعلمات أنفسهن بزميلات تم التجديد لهن ما آثار الكثير من الأقاويل والتفسيرات. وأكدت الصقر أن عدم تجديد عقود بعض المعلمات أمر مؤلم إلا أنه يجب ألا نتجاهل أسباب عدم التجديد وألية التجديد ومنها أن تجديد عقد المعلمة يخضع للاحتياج في المنطقة أو المحافظة المرتبط بوجود دارسات بالمراكز، وعدم وجود فائض في المعلمات، وليس لأي اعتبارات أخرى كما يزعم البعض، وقالت إن التجديد يتم وفق الاحتياج.

وأوضحت الصقر أنه بالنسبة للمراكز المغلقة لعدم وجود عدد كاف من الدارسات مع وجود عدد كبير فائض عن الاحتياج، فلم يتم تجديد عقود معلمات المراكز المغلقة، بناء على ما نصت عليه المادة الرابعة من العقد المتضمنة أحقية الطرد الأول «إدارة التربية والتعليم» في عدم التجديد أو إلغاء العقد في حالة إقفال البرنامج أو إغلاق المركز.

وتابعت الصقر أنه بالنسبة للبيوت المتبرع بها من قبل المواطنين الأفضل لتنفيذ برنامج «مجمع بلا أمية» تغلق بعد انتهاء البرنامج، وتحول الدارسات الراغبات في إكمال تعليمهن إلى أقرب مركز نظامي مع توفير وسائل النقل لهن. أما المعلمات بهذه الدور، فلا تجد عقودهن وتنتقل عليهن المادة المذكورة أعلاه، إلا في حالة عدم وجود فائض، والإدارات التي يوجد لديها فائض في عدد المعلمات عن الاحتياج وتتراوح سنوات الخبرة لدى معلماتها بين سنة و10 سنوات فقد تم التجديد وفق سنوات الخبرة بحيث لم يجدد للأحدث في تاريخ التعاقد، وأن الإدارات التي يوجد لديها فائض، ولكنه ليس كبيراً جداً،

(352) مليار درهم قيمة التجارة غير النفطية لإمارات في (6) أشهر



أبوظبي / متابعة :

بلغت القيمة الاجمالية للتجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات خلال النصف الأول من عام 2010 حوالي 351.91 مليار درهم مقابل 323.723 مليار درهم في النصف الأول من عام 2009 بزيادة مقدارها 28 مليار درهم ونمو بلغت نسبته 9.7.

وقال خالد علي البستاني مدير عام الهيئة الاتحادية للجمارك بالإتابة أن البيانات الإحصائية الأولية المتوفرة لدى الهيئة أظهرت نمو الواردات بنسبة 3% وارتفعت من 224.041 مليار درهم خلال النصف الأول من العام الماضي إلى 231.034 مليار درهم خلال النصف الأول من العام الحالي، بينما شهدت صادرات الدولة نمواً كبيراً بلغت نسبته 32% زيادة قيمة الصادرات من 28.769 مليار درهم في النصف الأول من عام 2009 إلى 37.951 مليار درهم في النصف الأول من عام 2010 كما ارتفعت قيمة إعادة التصدير بنسبة 17% خلال الفترة من 70.924 مليار درهم، إلى 82.924 مليار درهم. والصادرات وإعادة التصدير: وأشار إلى أن معدل النمو في الصادرات وإعادة التصدير مقابل معدل النمو في الواردات يعد بمثابة مؤشر إيجابي على نجاح سياسة التنوع الاقتصادي التي انتهجتها القيادة الرشيدة لدولة الإمارات.

كما يؤكد نجاح سياسة تحفيز قطاعي الصناعة والتجارة وارتفاع مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي للدولة موضحاً أن إجمالي حجم التجارة غير النفطية للدولة شهد نمواً بنسبة 17% في شهر يونيو 2010 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2009. حيث ارتفع إجمالي قيمة التجارة من 55.359 مليار درهم إلى 64.571 مليار درهم موضحاً أن البيانات الإحصائية الأولية أظهرت ارتفاع نسبة النمو في بند صادرات الدولة غير النفطية إلى العالم الخارجي بنسبة 20% خلال تلك الفترة من 5.769 مليارات درهم في يونيو 2010 إلى 6.905 مليارات درهم في يونيو 2010. بينما شهدت تجارة إعادة التصدير نمواً نسبته 29% لارتفاع قيمته من 12.418 مليار درهم إلى 16.001 مليار درهم وبنسبة 12% لارتفاع قيمته من 37.172 مليار درهم إلى 41.665 مليارات درهم في نفس الفترة. وأوضح أن إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات من حيث القيمة بلغ حوالي 64.571 مليار درهم في يونيو من عام 2010 منها 41.665 مليار درهم قيمة الواردات و23.905 مليارات قيمة الصادرات و16.001 مليار قيمة إعادة

التصدير الإماراتية في الأسواق العالمية على الرغم من تداعيات الأزمة المالية التي أصابت الاقتصاديات العالمية خلال تلك الفترة. وفي ما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لخريطة التجارة الخارجية للدولة خلال فترة المقارنة أظهرت الإحصاءات أن الهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية وإيطاليا والسعودية وفرنسا على التوالي احتلت صدارة ترتيب الدول التي تعاملت معها دولة الإمارات في بند الواردات في يونيو 2010 بقيمة 25.288 مليار درهم بنسبة 61% من إجمالي قيمة واردات دولة الإمارات. بينما جاءت الهند وسويسرا وإيران والسعودية والمملكة المتحدة وباكستان والعراق والكويت ومصر وسلطنة عمان على التوالي في صدارة ترتيب الدول في مجال الصادرات غير النفطية بقيمة 384.5 مليارات درهم في نفس الفترة بنسبة 78% من إجمالي قيمة الصادرات. كما جاءت كل من الهند وإيران والعراق وسويسرا وهونج كونج والبحرين وأفغانستان والسعودية وبلجيكا وقطر على التوالي في صدارة الترتيب في مجال إعادة التصدير بقيمة 12.230 مليار درهم بنسبة 76% من إجمالي قيمة إعادة التصدير.